

## دراسة جريمة غسل الأموال عبر القنوات الإلكترونية

الدكتورة : وهيبة عبد الرحيم - المركز الجامعي تامنغست

### Abstract:

The seriousness of cyber crime is in the nature of its components and elements and methods to commit as much different from traditional crimes, crime Electronic Because of the location of occurrence in the virtual space wide and the possibility of implementing a remote and difficult to watch the culprits which makes it difficult to adjust, detect, identify the elements and gather evidence needed to prove. the dependence on electronic props instead of paper, so the legislation governing traditional crimes, which rely on the physical practice, may not apply to crimes of a character or virtual means

And the crime of money laundering took advantage of this technological evolution are financial crime economic organization known since antiquity, but she is Renewable renewed renewed electronic means, this phenomenon occurred of methods to make it difficult to detect or even a trace, and did not leave electronic means only and made it a weapon of offense, which is characterized by electronic means with difficulty followed or disclosed to the possibility to use the remote.

Key words: money laundering, electronic means.

### ملخص:

إن خطورة الجريمة الإلكترونية تتمثل في طبيعة عناصرها وأركانها وأساليب ارتكابها حيث تختلف كثيراً عن الجرائم التقليدية، فالجريمة الإلكترونية بحكم موقع حدوثها في الفضاء الافتراضي الواسع وإمكانية تنفيذها عن بعد وصعوبة مشاهدة الجناة فيها يجعل من الصعب ضبطها، اكتشافها، التعرف على عناصرها وجمع الأدلة اللازمة لإثباتها، لاعتمادها على الدعائم الإلكترونية بدلاً من الورقية، لذلك التشريعات القانونية التي تنظم الجرائم التقليدية والتي تعتمد على الواقع العملي المادي، قد لا تنطبق على الجرائم ذات الطابع أو الوسائل الافتراضية.

وجريمة غسل الأموال استغلت هذا التطور التكنولوجي فهي جريمة مالية اقتصادية منظمة معروفة منذ القدم لكنها متجددة بتجدد الوسائل الإلكترونية، فهذه الظاهرة حدثت من أساليبها لتصبح عملية الكشف عنها أو حتى تتبع آثارها، ولم تترك وسيلة إلكترونية إلا وجعلتها سلاحاً للجريمة، حيث تتميز الوسائل الإلكترونية بصعوبة تتبعها أو الكشف عنها لإمكانية استخدامها عن بعد.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، الوسائل الإلكترونية

### مقدمة :

تعد ظاهرة غسل الأموال من أخطر الظواهر التي تهدم اقتصاد دولة ما وتعرقل تنميته الاقتصادية، والطرق التي تعتمد عليها هذه الظاهرة قديمة ومتعددة غير أن الملاحظ

بأن القضاء على هذه الظاهرة رغم قدمها لم يحدث في أي دولة من دول العالم بل أنها طورت أساليبها حسب التطور الزمني، حيث استغل المجرمون ومباضي الأموال التطور التكنولوجي لتحديث تقنياتهم في غسل الأموال القذرة ليصبح من الصعب الكشف عنها والقضاء عليها.

شبكة الانترنت رغم كل ايجابياتها إلا أنها فتحت آفاقا جديدة أمام الجريمة المنظمة ووسعت المجال للإجرام الإلكتروني الذي يعتبر أخطر من الإجرام العادي، كون العالم الإلكتروني من الصعب فيه تتبع آثار الجريمة التي تحدث عن بعد، لذلك انتقلت جريمة غسل الأموال من العالم الحقيقي إلى العالم الافتراضي مطورة أساليبها وفق التقنيات الحديثة.

ولا تعتمد الأساليب الإلكترونية فقط على شبكة الانترنت بل استغلت ظهور البطاقات بأنواعها حتى الصراف الآلي كونه مجرد آلة لسحب الأموال لم يسلم من هذه الجريمة، وكما نعلم تلعب المصارف دور كبير في تغذية جريمة غسل الأموال سواء بتواطؤ موظفيها أو بتقنياتها فاتحة المجال لتطور الظاهرة وتغذيتها، وبنوك الانترنت كصورة الكترونية للبنوك التقليدية تلعب هي الأخرى دور وسيلة من وسائل غسل الأموال غير المشروعة.

مما سبق تظهر ملامح إشكالية البحث وهي: **إلى أي مدى استغل مباضو الأموال التطور التكنولوجي للانتقال بجريمتهم نحو عالم الكتروني؟**

ولإحاطة بجوانب الموضوع، قسم البحث إلى المحاور التالية:

◀ المحور الأول: مفهوم ظاهرة غسل الأموال؛

◀ المحور الثاني: الأساليب التقليدية لغسيل الأموال؛

◀ المحور الثالث: التكنولوجيا الحديثة وغسل الأموال؛

### المحور الأول: مفهوم ظاهرة غسل الأموال

هناك عدة تعاريف لظاهرة غسل الأموال والصادرة عن عدة هيئات أو كتاب لكن مجملها يصب في مفهوم واحد ألا وهو غسل الأموال عبارة عن تحويل الأموال من مصدرها الغير مشروع كالسرقة إلى مصدر مشروع كبيع السيارات.

#### 1- تعريف غسل الأموال:

جريمة غسل الأموال تختلف عن الجرائم الأخرى في كونها مرحلة لاحقة لغيرها من الجرائم المادية فهي تقع مثلاً بعد جرائم المخدرات، السرقات، أو الجرائم الأخرى كما تذكر بعض المصادر أن مصطلح غسل الأموال نشأ بسبب ملكية عصابات المافيا غسلات كهربائية ضمن محلات تجارية في أمريكا كغطاء لإخفاء مصادر دخلها من المسكرات، الدعارة، القمار، الابتزاز وذلك لخلط الأموال الشرعية بغيرها من الأموال الغير شرعية، فكان أول ظهور لمصطلح غسل الأموال في المحيط القضائي والقانوني هو عام 1982 ومن أفضل التعاريف لمصطلح غسل الأموال هو أي عملية للقيام بتحويل الأموال ذات المصادر غير الشرعية إلى أموال شرعية المصدر عن طريق فصلها عن مصدرها الأصلي بعدة طرق ووسائل تعتمد على التمويه والإخفاء واستخدامها وكأنها أموال شرعية<sup>1</sup>.

إن المتمعن في التعاريف المختلفة لتبييض الأموال والتشريعات التي أدانت هاته الجريمة، يجد أن بعض الدول حصرت تجريمها في جرائم معينة يحددها القانون، تعتبر متحصلاتها محلاً لجريمة تبييض الأموال، بينما البعض الآخر لم يحدد جرائم بعينها وإنما جرم تبييض أموال أية جريمة تدر ربها يصلح لأن يكون محلاً للتبييض.

لذا وبشكل مختصر نجد أن تبييض الأموال هي جريمة تصنف ضمن الجرائم المنظمة، ترتكز أساساً على عمليتين منفصلتين، الأولى هي مصدر الأموال القذرة، الثانية الهدف منها محاولة طمس مصدر الأموال غير المشروعة ومحاولة إظهارها وإدخالها الدورة الاقتصادية على أساس أنها أموال متأتية من مصادر مشروعة، لذا فتبييض الأموال هو إظهار المال ذي المصدر غير المشروع وكأنه متأتي من مصدر مشروع، أي إسباغ صفة المشروعية على العائدات الإجرامية ليتاح لمالكيها إعادة استخدامها بسهولة ويسر<sup>2</sup>.

المبلغ المقدر من الأموال المغسولة عالمياً في عام واحد هو 2 - 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 800 بليون \$ إلى 2 تريليون دولار<sup>3</sup>.

## 2- خصائص ومصادر تغذية جريمة غسل الأموال:

لجريمة غسل الأموال خصائص تجعلها أخطر الجرائم المالية مهددة لاستقرار أي اقتصاد وأهم ما يميزها ما يلي:

- تتسم عمليات غسل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة، إذ أنها بعد أن ظلت متركزة في عدد محدود من الأفراد المحترفين لها داخل الدولة الواحدة، وعلى أكثر تقدير في عدد محدود من الدول حيث تنتشر تجارة المخدرات والفساد، نجدها في ظل العولمة بدأت تنتشر جغرافياً بشكل كبير لتضم عدد أكبر من الدول والأفراد. فعمليات غسل الأموال لم تعد تقف عند حدود الدول الرأسمالية المتقدمة، بل امتدت لتشمل دول نامية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

وكذلك في إفريقيا، كما أصبحت دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي، سابقا، مجالا خصبا ورائدا في الجرائم والمافيا وكذلك غسل الأموال، خاصة في ظل مرحلة التحول الاقتصادي التي مرت بها<sup>4</sup>.

• كذلك من خصائصها أنها تتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي<sup>5</sup>:

أولاً: المال القذر الذي سيتم تبييضه وإيجاد مصدر زائف، يبدو ظاهريا بأنه قد تم اكتسابه عن طريقه، على أن يخلوا هذا المصدر من أي شك في شرعيته.

ثانياً: الأنشطة التي سيتم ممارستها لإخفاء الأموال غير المشروعة، ومزجها بالتدفقات النقدية المتولدة عن هذه الأنشطة الخادعة.

ثالثاً: الأطراف التي ستتولى عمليات التبييض، ومهمتها إيجاد وتأليف الرواية الوهمية التي ستعيد إنتاج الشخصية الجديدة التي تم رسمها.

• تبييض الأموال يعد نشاطا مكملا لنشاط رئيسي سابق غير مشروع أو قد تكون الأموال ناتجة عن أنشطة مشروعة، لكن يريد أصحابها إخفاء مكاسبهم للتهرب من الالتزامات التي قد يفرضها القانون عليهم كالضرائب مثلا، فهو جريمة، إذا نظرنا إليها باعتبارها من الجرائم الدولية الخطرة التي تأثر سلبا ومباشرة على الاقتصاد الدولي والوطني، نجد أن من أهم سماتها كونها جريمة منظمة وهي تفترض تعدد الجناة ووحدة الجريمة ماديا ومعنويا، بحيث يساهم كل منهم بعنصر أو أكثر من العناصر المؤثرة فيها<sup>6</sup>.

• تبييض الأموال جريمة منظمة وصفت جريمة تبييض الأموال بالجريمة المنظمة لتعدد المشتركين فيها، مهما كان الدور الذي يلعبه كل طرف، بالإضافة إلى وحدة الجريمة تشمل هذه الوحدة كل من الوحدة المادية المتمثلة في السلوك المادي الذي يؤدي إلى نتيجة واحدة، الوحدة المعنوية أين تتوافر الرابطة الذهنية والنفسية التي تجمع ما بين المساهمين، فلا يمكن تصور ارتكابها من قبل فرد واحد بل تتطلب شبكة متصلة من الأفراد أو المنظمات التي تقوم بمجموعة من الأفعال قصد إضفاء صفة المشروعية على أموال مستمدة من أفعال مجرمة<sup>7</sup>.

• تبييض الأموال جريمة اقتصادية<sup>8</sup>: تعد جريمة تبييض الأموال من الجرائم الاقتصادية تمس مباشرة باقتصاد الدولة وتهدد كيانه بالانهيار، لأن الأموال التي يجري إدماجها في اقتصاد الدولة لغاية إضفاء صفة المشروعية عليها لا تقوم بأي دور ايجابي في دعم هذا الاقتصاد، بل سرعان ما تعود عليه بالسلب جراء سحبها من السوق بمجرد اكتسابها مصدرا مشروعا يمكن نسبها إليه، سحب سوف يؤثر على القوة الشرائية للعملة لتكون دافعا من دوافع التضخم، بالإضافة إلى أنها قد

تتكون سببا في انهيار المصارف جراء قلق العملاء من اختلاط أموالهم بأموال غير مشروعة، كما أنها قد تؤدي إلى خلق قوى اقتصادية مؤثرة داخل المجتمع، يتشكل نسيجها من ثروات غير مشروعة، الأمر الذي يترتب عليه تحالف بين الجريمة والاقتصاد، هذه القوى من غير المستبعد أن تصل إلى أعلى مراكز المسؤولية في الدولة لتصبح تتحكم في السياسة والاقتصاد معا.

- استعمال الوسائل التقنية الحديثة في جريمة تبييض الأموال: إن الثورة في مجال الاتصالات والعمليات المصرفية قد ساهمت إلى حد بعيد في تفاقم مشكلة تبييض الأموال، فقد أصبحت العمليات التي تتم عبر الانترنت والهاتف الجوال والتحويلات الإلكترونية هي السمة الغالبة، من هنا فقد تطورت وسائل إخفاء عمليات تبييض الأموال خصوصا إذا ما أدرنا أن عمليات تبييض الأموال تتم من خلال شبكات دولية تمتاز بالتخطيط المحكم<sup>9</sup>.

#### المحور الثاني: الأساليب التقليدية في غسل الأموال؛

إن أغلب الأساليب القديمة لجريمة غسل الأموال ترتبط بالمصارف وتتم من خلاله لكنها تستغل أيضا المؤسسات المالية بأنواعها وعبر مجالات اقتصادية وتجارية أخرى متعددة وهي أساليب مألوفة وشائعة نذكر أهمها فيما يلي:

##### 1- عبر مؤسسات مصرفية:

- 1-1- التواطؤ المصرفي: يقوم غاسلو الأموال بالتواطؤ مع موظفي البنك لإيداع أموال غير مشروعة في البنك والقيام بعمليات مصرفية دون القيام بالإجراءات المعتادة وهذا طبعا مقابل رشاًوى أو هدايا، وتزداد خطورة هذه التقنية عندما تكون المصارف تحت تصرف المنظمات الإجرامية أو المملوكة من قبلهم (استعمال المصرف كواجهة).

- 2-1- استبدال النقود بالشيكات المصرفية: هذه التقنية تقليدية نوعا ما في تاريخ التبييض، إلا أنها مازالت منتشرة بكثرة خاصة عند استعمال البنوك التي ترغب في المزيد من الودائع، ثم يتم تداول هذه الشيكات باعتبارها سندات لحاملها في عمليات وهمية أو مشروعات داخلية أو خارجية<sup>10</sup>.

- 3-1- إعادة الإقراض: وهنا يتم لإيداع الأموال غير المشروعة لدى بنك في أي بلد أجنبي تتوافر فيه مزايا معينة، كعدم وجود ضرائب على الدخل أو انعدام الرقابة على البنوك أو سهولة تأسيس أو شراء الشركات وتوافر وسائل الاتصال الحديثة، عندئذ يطلب أحد الأشخاص تابع لصاحب الأموال قرضا من أحد البنوك المحلية في بلد آخر بضمان تلك الأموال المودعة في بنك البلد الأجنبي ويعني هذا من الوجهة العملية، الحصول على أموال نظيفة في مظهرها وبالتالي يمكن التعامل بها في شراء ممتلكات أو عقد صفقات تجارية أو غيرها من الأنشطة الأخرى<sup>11</sup>.

**1-4- التحويل والإيداع من خلال المصارف:** بموجب هاته الطريقة يتم إيداع أموال ناجمة عن أنشطة إجرامية، وغير مشروعة في مصرف يعود لدولة لا يوجد فيها ضوابط أو تشديد في موضوع الإيداع، كما أن قوانينها وتعليماتها المصرفية تسمح بذلك، بعد هذا يتم تحويل هاته الأموال إلى البلد الأصلي لصاحب هاته الأموال غير المشروعة. بهذا، يكون المصرف قد قام بشكل أو بآخر بعملية تبييض لهاته الأموال لغير المشروعة، كذلك طريقة تعدد الودائع إذ تلزم غالبية الدول مصارفها بإبلاغ السلطات المختصة عن كل ودیعة تبلغ حدا معينا تعد مثيرا للشبهة لتتمكن من مراقبة هذه الودیعة لذا لجأ مبيض الأموال إلى وضع أمواله في المصرف على شكل ودائع متعددة، قيمة كل منها يقل عن الحد المفروض الإبلاغ عنه، وبهذه الطريقة يستطيع الإفلات من المراقبة<sup>12</sup>.

**1-5- الحساب المصرفي المزدوج:** حيث يقوم شخص ما بإيداع الأموال غير النظيفة المحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيرها من الجرائم الأخرى في حساب لدى أحد المصارف، ثم يقوم الشخص المودع نفسه، وتحت اسم مستعار، باقتراض مبلغ يعادل نفس المبلغ المودع من المصرف ذاته ثم يقوم برد قيمة الفوائد المستحقة على مبلغ القرض بواسطة الفوائد المتحصلة لحساب المبلغ الذي سبق إيداعه<sup>13</sup>.

## 2- عبر المؤسسات والأسواق المالية:

### 1-2- اتخاذ البورصة وسيلة لغسل الأموال<sup>14</sup>:

أكد رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للملكية الخاصة أن غسل الأموال في البورصة وارد ولكن عند دخول أي مستثمر البورصة للاستثمار بهدف غسل الأموال فلا بد من وضع أمواله قبل شراء أي أسهم في شركة سمسرة أو بنك وفي هذه الحالة يوجد قواعد لوضع الأموال في البنوك من أهمها الإفصاح عن مصدرها ولا يقبل أي أموال إلا بمستند رسمي يؤكد مصدر أمواله.

وقال أن هناك وسائل أخرى لغسل الأموال ثم استثمارها في البورصة منها شراء عقارات أو سيارات ثم بعد ذلك يتم بيع العقار أو السيارة ويتم استثمار هذه الأموال في البورصة وبالتالي تصبح البورصة غير مسئولة عن غسل الأموال بشكل مباشر لأنه أصبح هناك مصدر رسمي آخر يقدمه المستثمر لإدارة البنك أو لإدارة غسل الأموال في شركة السمسرة.

**2-2- اللجوء إلى مكاتب السمسرة والوساطة:** حيث يعتمد مبيضو الأموال إلى تحويل الأموال النقدية إلى سندات أو أسهم قابلة للتداول، ثم تنتقل إلى عدة أشخاص، فيصعب الرجوع إلى مصدرها الأساسي.

### 2-3- شركات التأمين: قد تستخدم شركات التأمين في عمليات التبييض بعدة أساليب منها أن

يقوم الشخص بشراء وثيقة تأمين ذات قسط سنوي لصالح شركة معينة، وبعد فترة وجيزة يلغي من صدرت الوثيقة لصالحه مع التزامه بالشرط الجزائي المترتب على إلغائه لعقد التأمين وكنتيجة لإنهاء الوثيقة ترد شركة التأمين قسط التأمين بأكمله للمؤمن له بشيك، وتصبح هذه الأموال لها مصدر شرعي<sup>15</sup>.

### 3- عبر مجالات أخرى:

#### 3-1- الصفقات الوهمية، اقتناء السلع النفيسة والأصول المادية:

تعتبر إحدى الطرق التقليدية في عمليات تبييض الأموال، حيث يتم اللجوء إلى تضخيم الأرقام واستخدام الفواتير الزائفة كأثمان لصفقات وهمية، كما يتم شراء السيارات الفاخرة والتحف الثمينة والأحجار الكريمة واللوحات الزيتية لمشاهير الفنانين كمرحلة أولى، ثم يتم بيعها بأسعار جدّ مبالغ فيها. حيث يقوم مبيضو الأموال باستخدام هذا الأسلوب لتبرير مصدر أموالهم و يكون ذلك بعقود شراء يذكر فيها الثمن بقيمة تقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية ثم تباع بعقود يذكر فيها الثمن مرتفع محققين بذلك ربحا وهميا كبيرا تظهر عليه الشرعية، ويتم تسديد قيمة التحف المباعة بصكوك مصرفية ثم يقومون بفتح حسابات لهم بقيمة هذه الصكوك، مما يسمح بتبرير موارد ضخمة بسبل مشروعة تماما وذلك بفضل فائض القيمة المحقق.

#### 3-2- الفوترة المزدوجة:

تقوم هذه العملية على شراء سلع أو خدمات بأسعار مبالغ فيها، ثم يعتمد إلى إخراج المبالغ من بلد المنشأ، والتي توازي الأموال الزائدة، وتباع تلك السلع في بلد آخر بأسعار تقل عن السعر المعلن عنه، و يضاف إليه المال المراد تبييضه كثمن لتلك السلع<sup>16</sup>.

#### 3-3- إنشاء الشركات الوهمية: أو ما يسمى كذلك بـ " شركات الدمى"، سميت بهذا الاسم

لأنها لا تراول نشاطا حقيقيا، و على هذا الأساس هناك من يسميها " بالشركات الورقية"، لأنها مجرد واجهة تخفي ورائها نشاطات غير مشروعة، و يتم ذلك باستخدام ذمتها المالية في عقد الصفقات المشبوهة وإجراء التحويلات أو فتح لها حساب، لتلعب دورا مهما في عمليات تبييض الأموال لأنها مرخصة قانونا، ويحق لها القيام بمختلف العمليات المالية والمصرفية محليا ودوليا، مما يساعد على انتقال الأموال القذرة وتدويرها لإكسابها الغطاء القانوني، وهي منتشرة في أغلب دول العالم، خاصة منها التي تفتقر إلى رقابة محكمة أو تمتاز بمنظومة سرية العمليات المصرفية أو وقوعها على خطوط التجارة العالمية وسهولة الدخول أو الخروج منها وسهولة الإجراءات المتبعة في تأسيس الشركات أو شرائها<sup>17</sup>.

## المحور الثالث: التكنولوجيا الحديثة وغسيل الأموال :

## 1- غسل الأموال عن طريق شبكة الانترنت:

تشهد شبكة الانترنت استخداما واسعا على مستوى دول العالم خاصة الدول المتقدمة ورغم إيجابياتها إلا أنها فتحت أبوابا لظهور وانتشار جرائم الكترونية يصعب جدا القضاء عليها في عالم افتراضي لا يعتمد على الدعامة الورقية، ومع تطور شبكة الانترنت تطورت البنوك في شكلها ووسائلها حيث ظهرت البنوك الالكترونية والبطاقات بأنواعها والشيكات الالكترونية... الخ، وعبر هذه الوسائل الالكترونية وجدت جريمة غسل الأموال طريقها في المجتمعات لتتطور أكثر وتنتشر أكثر ويصعب القضاء عليها، فمع كل زيادة لعدد مستخدمي الانترنت وتطويرها لتكون أسرع وأكثر حداثة تتنامى في طياتها جريمة غسل الأموال.

لقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم 2.405.518.376 مستخدم أي 34.3% من سكان العالم يستخدمون شبكة الانترنت وتستغل هذه الشبكة كسلاح لجريمة غسل الأموال.

وتعد ظاهرة غسل الأموال عبر الإنترنت من الجرائم التي تحارب دولياً، كونها تستقطع من الدخل القومي الخام للعالم، ما يزيد عن الـ15 بالمئة، ورغم ما توفره شبكة الإنترنت من سهولة التعامل بين الأفراد والجماعات، أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بـ"مافيا الإنترنت"، والتي تباشر الكثير من الأعمال غير المشروعة واللا أخلاقية عبر الشبكة، مثل جرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية، والتي تجني من ورائها مافيا الإنترنت، عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات سنوياً، وانتشار ما صار يعرف بـ (الملاهي ونوادي القمار الافتراضية)، ومواقعها على الشبكة تعد بالآلاف، وهي تربح البلايين من الدولارات، إلى جانب جرائم انتحال الشخصية، حيث أعطى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي قدراً أكبر لجمع المعلومات الشخصية المطلوبة عن الضحية، والاستفادة منها في ارتكاب الجرائم المالية، وغسل الأموال إلكترونياً.

وكونها ظاهرة خطيرة تهدد الاقتصاد العالمي، فإن عدداً من المؤسسات والهيئات الدولية تنبتهت إلى ذلك، فهناك لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، نشرت تقريراً مؤخراً طالبت من خلاله المجتمع الدولي بأن يكون جاداً في تحمل مسؤولياته، وبذل المزيد من الجهود للقضاء على ظاهرة غسل الأموال عبر الإنترنت، التي صنفها التقرير ضمن جرائم القضاء الإلكتروني، وكانت بعض الدول قد شكلت بالفعل فرقاً أمنية، أطلقوا عليها اسم "شرطة التدخل الرقمي السريع، هدفها الحد من انتشار الجريمة المنظمة.

وفي عملية كبيرة، شارك فيها أفراد من الشرطة يمثلون 13 دولة، تم التوقيع على اتفاقية دولية لمحاربة الجريمة المنظمة التي تنتشر في فضاء الإنترنت، وهناك عدة طرق شائعة بشكل متزايد



من غسل الأموال، مثل استخدام الألعاب عبر الإنترنت، وهناك عدد متزايد من ألعاب الإنترنت من الممكن أن تكون أيقونة لتحويل المال في الخدمات أو السلع الافتراضية النقدية التي يمكن تحويلها في وقت لاحق، وأيضاً هناك رسائل لمحتاجي الأموال، مثل "شخص ما يطلب مساعدتك لنقل المال ونحن على استعداد للدفع جيداً مقابل خدماتك".

وفي حال الموافقة يطلبون معرفة التفاصيل المصرفية الخاصة بالضحية، والتي يستخدمونها على وجه السرعة لتفريغ حسابها، ثم تختفي سريعاً هذه الرسالة وهؤلاء الأشخاص، وهناك احتيال آخر وهو تقديم بعض المؤسسات للناس فرص عمل وزيادة الدخل من العمل داخل المنزل، والمهمة تتطوي على اختيار أشخاص معينين ومعرفة حساباتهم لإيهامهم بتحول راتبهم الشهري إلى حساباتهم، ومن ثم تمرير هذه الأموال إلى حسابات أنشأها صاحب العمل، وكل هذه الإجراءات تتضوي تحت عبارة غسل الأموال<sup>18</sup>.

#### • غسل الأموال عبر نوادي إنترنت للقمار:

أصبحت من أكثر الطرق شيوعاً لغسل الأموال والتي اصطلح على تسميتها الكازينوهات الافتراضية "virtual casinos"، على اعتبار أن معظم هذه النوادي التي تعلن عبر إنترنت، تقول إنها تتواجد فيزيائياً في حوض الكاريبي وعلى الرغم من صحة هذا الادعاء في العديد من الحالات، فهو كاذب في الكثير من الحالات الأخرى، فمثلاً تابعت شرطة FBI في نيويورك، مواقع إنترنت المنغمسة في الخداع وغسل الأموال، وركزت تحقيقاتها على عمليات المقامرة ومديريها، وتبين أن مواقع إنترنت هذه، موجودة في الواقع في كاراكاس وجزر الأنتيل وجزيرة أنتيغوا وجمهورية الدومينيكان، وبعد خمسة أشهر من العمل المكثف والشائك، صدرت اتهامات، وجرت اعتقالات، بحق العديد من مدراء مواقع إنترنت هذه، وانصبت الجهود خصوصاً على النوادي الافتراضية التفاعلية، وهي مواقع ويب تم تصميمها على طراز كازينو لاس فيجاس، وتوفر كل أنواع القمار وألعابه، ابتداءً من ألعاب الورق وانتهاءً بآلات المقامرة، وهذه النوادي الموجودة فقط في الإنترنت، يديرها أفراد معدودون انطلاقاً من منازلهم أو مكاتبهم الصغيرة، ويدفعون رسوماً لحكوماتهم تتراوح بين 75 ألف دولار (للمراهنة الرياضية)، ومئة ألف دولار (للكازينوهات الافتراضية)، إن ازدهار أعمال مواقع إنترنت هذه، يوفر فرصة للمجرمين لتفادي

ضرائب بالولايات المتحدة، وآلية لغسل الأموال القذرة من خلالها<sup>19</sup>.

#### 2\_ أجهزة الصراف للأوراق النقدية Automated Teller Machine<sup>20</sup>: يتم استخدام هذه

الأجهزة في عمليات إيداع وسحب النقود القذرة من الحسابات المصرفية بهدف التخلص من الإجراءات المصرفية التي تتضمن تعبئة نماذج خاصة لعمليات الإيداع والسحب والتي قد تكشف عملياتهم غير

القانونية، ويتم استخدام هذه الآلات في غسل الأموال من خلال إجراء العديد من عمليات الإيداع والسحب للأموال لضمان عدم الكشف ولفت الانتباه، وتحاشيا للالتزامات القانونية المترتبة على البنوك بالإبلاغ عن عمليات الإيداع والسحب التي تتجاوز المبالغ المحددة رقابيا.

ففي عام 2007، وجد اثنين من المتهمين بالولايات المتحدة الأمريكية بعملية غسل للأموال التي مصدرها تجارة المخدرات إلى كولومبيا من خلال أجهزة الصراف الآلي، حيث قاما بتوجيه تعليمات لأصدقائهم وأقاربهم لفتح حسابات مصرفية ثم أودعو مبالغ 500 - 1500 دولار، بعدها استخرجوا اثنين من البطاقات لكل حساب واحدة لأبقوها معهم وأرسلت الأخرى إلى كولومبيا، حيث تم سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي<sup>21</sup>.

### 3\_ البطاقات الذكية Smart Cards:

إن البطاقة الذكية تعتبر من أهم الابتكارات الحديثة في قطاع الدفع بالبطاقات، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة Micro computer يزودها ببطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط المغنطة ولكنها أعلى منها تكلفة، وتقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل التاريخ الطبي للشخص ومعلومات عن حساباته الشخصية المصرفية، وباستخدام البطاقة الذكية في أجهزة الصراف الآلي يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه، وتخزين عليها كافة البيانات وعليه لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدر، فهي عبارة عن كمبيوتر متنقل<sup>22</sup>.

يتيح هذا النوع من البطاقات للعملاء السحب في أكثر من 53 دولة خلال لحظات ودون حواجز أو قيود قانونية، حيث تتضمن البطاقة شريط إلكتروني-مغناطيسي قابل للقراءة والتسجيل إلكترونيا، وفي كل مرة يتم إجراء معاملة ما يتم تخفيض خط الائتمان المتاح بمقدار المبلغ المتعامل به، من خلال ذاكرة البطاقة وبذلك فإنه لا حاجة للحصول على الموافقة المسبقة لمصدر البطاقة، وبهذا يكون نظام البطاقة الذكية بمنأى عن تدخل أو مراقبة أي جهة، وبالتالي يوفر لمببضي الأموال وسيلة سهلة للقيام بعمليات تببيض الأموال.

### 4- بنوك الإنترنت:

تعد هذه الوسيلة الحديثة من أهم وأخطر الوسائل التكنولوجية المستعملة في تببيض الأموال، فهي ليست في الواقع مصارف حقيقية تقوم بقبول الودائع وتقدم التسهيلات المصرفية أو غيرها من العمليات المألوفة لدى البنوك، بل هي عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المصرفية، حيث

يقوم المتعامل بإدخال شفرة سرية في الكمبيوتر ويأمر الكمبيوتر بتحويل ما يرغب تحويله من أموال، هذه الوسيلة تسهل لمببضي الأموال نقل أو تحويل أموال ضخمة بسهولة وسرعة وأمان<sup>23</sup>.

##### 5- النقود الإلكترونية<sup>24</sup>:

النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها وهي على عدة أشكال، وشبكة الانترنت تستخدم لإجراء بعض عمليات الشراء في فترة وجيزة من الزمن دونما حواجز أو إعاقات جغرافية أو مصرفية، حيث يتم تمرير النقود الإلكترونية عبر شبكة الانترنت وبصورة فورية ودون الحاجة إلى وسيط مالي

كالبنوك والنقود الإلكترونية تكون مخزنة على بطاقة بها ذاكرة رقمية والذاكرة الرئيسية تكون موجودة في المؤسسة والتي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

وتسمح النقود الإلكترونية بتنفيذ العملية مباشرة عن طريق الانترنت ولا تكون هناك حاجة إلى الاتصال مع وسيط حيث تنقل العملية مباشرة بين طرفين دون تدخل البنك وجهة أخرى ويمكن الحصول على النقود الإلكترونية على كارت ذكي، وهذه العمليات المالية المجهولة تشكل حلما لغاسلي الأموال وتمتاز النقود الإلكترونية بأن تكلفة تداولها زهيدة ولا تخضع للحدود وأنها بسيطة وسهلة الاستخدام حيث أنها تعفي من ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف كما أنها تسرع عمليات الدفع.

##### 6- التحويل الإلكتروني للأموال<sup>25</sup>:

ومع تطور عمليات التحويل السلكي (الإلكتروني) للأموال أصبحت عمليات النقل السلكي أهم أساليب خلط الأموال، وتعد التحويلات السلكية للأموال بين البنوك أحد الأساليب السريعة لنقل الأرباح غير القانونية بعيدا عن أعين رجال القانون، حيث تتم عملية إخفاء الأموال القذرة ضمن عمليات التحويل الضخمة التي تتم يوميا، على سبيل المثال من بين 700000 عملية تحويل تتم يوميا عبر العالم يقدر أن حوالي 0.5% إلى 1% منها تمثل عملية غسل أموال، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن حجم عمليات التحويل اليومي هو 2 تريليون دولار هي في معظمها أموال قانونية، وأن من بين هذه العمليات يقدر بأن حوالي 220000 عملية ترسل سويفت SWIFT، أي أن الحجم الدولي لها غير معلوم، ومعظم هذه العمليات تتم من خلال نظام أوتوماتيكي بالكامل، حيث لا يوجد أي نوع من التدخل البشري، ومن ثم تعد عملية التحكم في مثل هذا الحجم الضخم من التحويلات لضبط التحويلات المشكوك فيها مستحيلة من الناحية العملية.

وقد أدى استخدام نظام التحويل الإلكتروني إلى التقليل من اللجوء إلى خيار النقل المادي للنقود القذرة، فقد أدى نظام التحويل السلكي إلى تمكين المنظمات الإجرامية من التمتع بميزة النقل السريع للنقود بين الدول المختلفة، وفي ذات الوقت تقليل مستويات المخاطرة المصاحبة لعمليات الغسيل إلى مستويات يمكن إهمالها، ومع التطور التكنولوجي وزيادة تسهيلات التحويل السلكي فإن قدرة غاسلي الأموال على أداء هذه العمليات بنجاح تزايدت مع زيادة أعباء المفتشين القائمين على التحري.

وتعد أكبر فضيحة عرفتها الولايات المتحدة لعمليات غسل الأموال عبر موقع لتحويل العملات "ليبريتي ريزيرف" حيث تم بمساعدة عصابات دولية على غسل أموال تقدر بـ 6 مليارات دولار، في عملية قال مراقبون إنها الأكبر بتاريخ الولايات المتحدة، وقال مدعون أميركيون إن هذه الأموال مرتبطة بأعمال غير مشروعة منها "استخدام أطفال في إنتاج مواد إباحية واستحداث برامج كمبيوتر لاختراق البنوك إلكترونياً"، وتبين أن الموقع لديه أكثر من مليون مستخدم من جميع أنحاء العالم مرتبط بنشاطات إجرامية، وأوضح مسؤولون أن السلطات في إسبانيا وكوستاريكا ونيويورك أوقفت 5 أشخاص، من بينهم مؤسس الشركة آرثر بادوفسكي، وأضافت لائحة الاتهام أن الموقع سمح لأشخاص بفتح حسابات تحت أسماء غير حقيقية مثل "القراصنة الروس" و"حساب القرصان"، وقام الموقع بغسيل أموال تقدر بـ 6 مليارات من خلال تحويلات مالية وصلت إلى 12 مليون دولار سنوياً، منذ إنشائه عام 2006، ووفقاً لأوراق المحكمة، فإن مجموعة من القراصنة الإلكترونيين الذين سرقوا 45 مليون دولار من بنكين في الشرق الأوسط، استخدموا هذا الموقع، كما اتضح أن هؤلاء القراصنة سرقوا حسابات بطاقات الائتمان المدفوعة مسبقاً واستخدموا ليبريتي ريزيرف لتوزيع أموالهم<sup>26</sup>.

#### الخاتمة:

إن الباحث في هذا الموضوع يجد صعوبة في إيجاد إحصائيات تعكس ظاهرة غسل الأموال بطرق حديثة لكن بالمقابل يجد عدد لا نهائي من القضايا الواقعية بمختلف بلدان العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا يخلو مقال أو تقرير صادر عن هيئات متخصصة باحثة في الموضوع عن ضرب الأمثلة بقضايا صادرة عن الشرطة أو هيئات رسمية، مما يعني تفشي الظاهرة في البلدان المتقدمة نظراً للتطور التقني والتكنولوجي الحاصل في هذه البلدان عكس الدول النامية التي استفادت من التخلف التقني بعدم استفادة مبيضي الأموال من هذه التقنيات الحديثة لصالحهم.

الهوامش والمراجع :

<sup>1</sup> - عبدالله بن مرزوق العتيبي، جريمة غسل الأموال وعلاقتها بالجرائم الحديثة، ورقة عمل مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، حلقة النقاش المنعقدة بالرياض، 27-06-2009، تاريخ الإطلاع: 2014/06/05، على الخط

<http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Trainingactivities>

<sup>2</sup> - عبد الرحيم نادية، مكافحة تبييض الأموال في الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 3.

<sup>3</sup> - UNODC, Money-Laundering and Globalization, 2014, online <https://www.unodc.org>

<sup>4</sup> - المهدي ناصر، المراكز المالية خارج الحدود وظاهرة غسل الأموال، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص 80.

<sup>5</sup> - محسن أحمد الخضير، غسل الأموال (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 112

<sup>6</sup> - غربي هشام، الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالم، 2006-2007، ص 21.

<sup>7</sup> - علي لعشب، "الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 29.

<sup>8</sup> - عبد الرحيم نادية، مرجع سبق ذكره.

<sup>9</sup> - طارق كاظم عجيل، "جريمة غسل الأموال - دراسة في ماهيتها والعقوبات المقررة لها"، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدارسات، العراق، العدد الأول، ماي 2009، ص 41.

<sup>10</sup> - غربي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>11</sup> - نفس المرجع أعلاه.

<sup>12</sup> - عبد الرحيم نادية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>13</sup> - مفيد نايف الدليمي، غسل الأموال في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص 38.

<sup>14</sup> - عبد الناصر منصور، حقيقة اتخاذ البورصة لغسيل الأموال، الأهرام الرقمي، مقالات وكتاب، تاريخ

الاطلاع 2014/06/11 على الخط <http://digital.ahram.org.eg/articles>

- 
- <sup>15</sup> - بديسي فمينة، براهمة كنزة، ظاهرة تبييض الأموال وسبل مكافحتها في الجزائر، الملتقى الوطني الأول في مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية، جامعة البليدة، 05/04 مارس 2013.
- <sup>16</sup> - نفس المرجع أعلاه
- <sup>17</sup> - غربي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- <sup>18</sup> - صحيفة الخبر، ظاهرة غسل الأموال عبر الانترنت، العدد 9409، 2012/12/14، تاريخ الاطلاع 2014/06/13، على الخط <http://www.alarab.co.uk/?id=10600>
- <sup>19</sup> - مافيا غسل الأموال عبر الانترنت، مجلة عربيات الدولية، تاريخ الاطلاع 14/06/14 على الخط [www.arabiyat.com](http://www.arabiyat.com)
- <sup>20</sup> - شايب محمد، عمران عز الدين، فعالية استخدام التكنولوجيات الحديثة في انتشار ظاهرة غسل الأموال والحد منها في البنوك والمؤسسات المالية، الملتقى الوطني الأول في مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية، مرجع سبق ذكره.
- <sup>21</sup> - GAFISUD - Grupo de Acción Financiera de Sudamérica Grupo de Ação Financeira da América do Sul, REPORT ON NEW PAYMENT METHODS: PREPAID CARDS, MOBILE PAYMENT AND INTERNET PAYMENT SERVICES, June 2013, p 18, consulted 14/06/2014, online [www.gafisud.info/documentos/eng/doc\\_interes/gafipraticas](http://www.gafisud.info/documentos/eng/doc_interes/gafipraticas)
- <sup>22</sup> - عبد الرحيم وهيب، تحديث طرق الدفع ومساهماتها في خلق تجارة الكترونية بالوطن العربي، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 157.
- <sup>23</sup> - عبد الرحيم نادية، مرجع سبق ذكره، ص 52.
- <sup>24</sup> - فريد علوش، جريمة غسل الأموال - المراحل والأساليب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، نوفمبر 2007، ص 262.
- <sup>25</sup> - محمد السقا، غسل الأموال، عالم التقنية والإعمال، تاريخ الاطلاع 2014/06/13، على الخط [www.w-tb.com](http://www.w-tb.com)
- <sup>26</sup> - عربية news sky، أكبر عملية غسل أموال بأمريكا، 19 ماي 2013، تاريخ الاطلاع 2014/06/13، على الخط [www.skynewsarabia.com](http://www.skynewsarabia.com)